



PROVISIONAL

A/34/PV.78  
29 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

معرض عرفى مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١١ / ٠٠

الرئيس : السيد سليم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
ثم : السيد مافروماتيس ( قبرص )  
نائب الرئيس )

— قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف ٢٤ (تابع)

يتضمن هذا المعرض نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على  
نسخة واحدة من المعرض .

79-72662/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠

مواصلة مناقشة البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/34/35)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أرجو من الوفود التي ترفب في تقديم مشروعات قرارات حول هذا البند أن تقوم بذلك دون تأخير حتى يمكن أن تقدم في الجلسات العامة في أسرع وقت ممكن حتى يتم تحديد موعد التصويت طبقاً لذلك .

السيد طيببي (افغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : أعتقد انه ما من مسألة مطروحة على الأمم المتحدة منذ انشائها كانت أكثر مدعاة للأسى والحزن مثل مسألة فلسطين . في الواقع انه ما من مؤرخ معاصر سيبدأ في كتابة أى فصل عن التاريخ الحديث أكثر دموية ومعاناة وأسى بالسخ من مأساة فلسطين .

وكما تدركون جميعاً فان شعب فلسطين كجزء من الخلافة العثمانية كان له بعد الحرب العالمية الأولى نفس الوضع الذى كان لشعوب سوريا ، والعراق ، ولبنان الذين يجلسون معنا الآن كأعضاء كاملين العضوية في الامم المتحدة . ومن ناحية أخرى فان شعب فلسطين فقط هو الذى خانتته السلطة الولائية لانها كانت لها خطط استعمارية ، ومن أجل ايجاد وطن قومي لليهود بموجب اعلان بلفور الذى أدى الى تعرض الشعب الفلسطيني لألوان من الظلم .

وان حكومة أفغانستان الديمقراطية تؤمن أن هذه الخطيئة التاريخية الكبرى لا يمكن أن تنسى أو تنسى إلا اذا صحح العالم هذا الخطأ التاريخي . وان الحقوق الشرعية التي لا يمكن التصرف فيها لشعب فلسطين في وطنه وفي تقرير المصير يجب أن يعترف بها ، وهذا الحق لا يمكن أن يكون موضع مفاوضات من جانب أية دولة أو الأمم المتحدة نفسها .

نحن نعتقد أن هناك ظلما قد وقع من جانب الأمم المتحدة ذاتها عندما أقرت ، تحت ضغط سياسي ، القرار ( ١٨١ ) ( ٥ - ٢ ) لتقسيم أرض فلسطين العربية وتحويل مدينة القدس المقدسة . ونتيجة لهذا الظلم ، فقد تم ارتكاب مظالم أخرى ، وقد تجاهلت اسرائيل القرار ( ١٨١ ) ( ٥ - ٢ ) والقرار ١٩٤ ( ٥ - ٣ ) وجميع القرارات الأخرى للجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بفلسطين . وللأسف فانه حتى الآن ان حق الفلسطينيين في ١٨ في المائة من وطنهم في الضفة الغربية وقسرة تعارضه اسرائيل ، وان ممثلهم الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، تتجاهله السلطات الاسرائيلية . لقد انقضت ثلاثة عقود منذ أن اعتمدت خطة التقسيم في الأرض المقدسة . وعلى مر السنين فان مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والمبعوثين الخاصين ، واللجان ومفوضي الأمم المتحدة ، والوسطاء ، وقوات حفظ السلم ، والمنظمات الانسانية ورجال الدولة كل هؤلاء يحاولون باستمرار ايجاد حلول لهذه المأساة الكبرى في تاريخ الانسان ، لكن لا يزال أفق الأمل ، للأسف ، مظلماً . ان شعب فلسطين وحتى الأمة العربية ككل يواجهان خيبة الأمل بسبب تعنت اسرائيل .

ان حكومة وشعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية بسبب روابطهما الثقافية والتاريخية والدينية القوية يؤيدان دائما كفاح شعب فلسطين العادل ، ويقفان في ثبات يدافعان عن مسألة حقوقه الشرعية في أي محفل . وكما قال السيد حفيظ الله أمين ، رئيس مجلس الثورة ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية في بيانه مؤخرا في مناسبة يوم التضامن مع شعب فلسطين ما يلي :

" ان الدعم العالمي المتزايد للقضية العادلة لشعب فلسطين ، وخاصة الدعم غير المتحفظ المتعدد الأوجه والتضامن مع كفاح شعب فلسطين من جانب الشعوب المحبة للسلام والبلدان المتقدمة ، يؤيد شرعية كفاح شعب فلسطين من أجل استعادة حقوقه المفتصبة . وانه مما لا يمكن انكاره هو أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم الا عندما يتم انسحاب جميع القوات الاسرائيلية ، دون شروط ، من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وليس عن طريق الاتفاقات الجزئية أو التفاهات السرية " .

اننا نعتقد أن الجمعية العامة لا يجب أن تأخذ في اعتبارها دائما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) فقط بل أيضا القرار الأساسي للجمعية العامة ( ١٨ ) ( د - ٢ ) الذي كان الأداة الرئيسية في اقامة اسرائيل ، وكذلك الدولة العربية في فلسطين واستعادة مدينة القدس أيضا . وللأسف ، فان جزءا فقط من هذا القرار الأساسي ، وهو اقامة اسرائيل ، هو الذي طبق . لكن الجزء الثاني الهام وهو انشاء الدولة العربية ، والجزء الثالث الهام وهو استعادة القدس بوضعها قد تم تجاهلها حتى الآن . واننا نعتقد أنه من واجبات والتزامات هذه الجمعية أن تعالج هذا الموضوع وأن تأخذ جميع عناصر ذلك القرار الرئيسي في الاعتبار بحيث يمكن أن ينتهي احتلال أراضي شعب فلسطين وتشتيت هذا الشعب في الدول العربية الأخرى .

ومن بين المقررات التالية فاننا نعتقد أن القرارين ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) و ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) كانا في الحقيقة قرارين تاريخيين . وفي ضوء تلك العقود الثلاثة من معاناة الفلسطينيين والشعب العربي في الشرق الأوسط ، ومأساة أربع حروب رئيسية في المنطقة ، وخطر النزاع المتزايد فيها كل هذا يؤدي بنا الى أن نطالب بالتطبيق الفوري للقرارين ( ١٨ ) ( د - ٢ ) و ( ١٩٤ ) ( د - ٣ ) ، وأيضا في اطار القرار ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) الذي أقر حق مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية من أجل التوصل الى أية تسوية لقضية فلسطين . واننا نعتقد أيضا أن انشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في عام ١٩٧٥ كان محاولة اضافية أخرى من جانب الجمعية العامة لمعالجة مشكلة فلسطين كقلب لمشكلة الشرق الأوسط . وان تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بالقوة أثناء حرب الشرق الأوسط انما هي مسائل ملحة . ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي تشترك أفغانستان في عضويتها قد لفتت الانتباه في جميع تقاريرها العديدة ، التي عرضت على مجلس الأمن وعلى الجمعية العامة وكذلك على اجتماع القمة السادس للبلدان غير المنحازة الذي عقد في هافانا ، الى المشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط واقترحت كيف يمكن حل هذه المشكلة المأسوية في صالح السلام العالمي . وان

جهود اللجنة التي انبثقت عن الجمعية العامة نفسها تهدف الى استرعاء انتباه الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة الى الحاجة لتنفيذ قراراتها ومقرراتها مثل القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) لمجلس الأمن والقرارين ١٨١ ( د - ٢ ) و ١٩٤ ( د - ٣ ) التي تعتبر الوثائق الأساسية لهذه القضية .

ان وعدنا يؤمن بأن الأمم المتحدة عليها مسؤولية كبرى بالنسبة الى ضمان حل لقضية فلسطين عن طريق قراراتها ، وان مجلس الأمن باعتباره الحفيظ على السلم والأمن في العالم له دور أساسي في تنفيذ قراراته في اطار الميثاق ، وهذا يمكن أن يتم اذا ما أخذ بالمبادئ التي اقترحتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وانا ما نفذت بأمانة . ونحن نؤمن بأن السلام لا يمكن تجزئته ، وان ذلك ليس فقط بالنسبة الى عرب فلسطين فحسب ، بل وأيضا بالنسبة الى اسرائيل باعتبارها جزءا من الشرق الأوسط . ولذلك يجب عليها أن تدرك ان أمنها ومستقبلها وأمن ومستقبل هذا الجيل والأجيال المقبلة يجعلها ترتبط ارتباطا مباشرا بجيرانها العرب . لقد آن الأوان لكي تفتح اسرائيل قلبها وذهنها من أجل الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين البطل الذي كافح لمدة ٦٠ عاما من أجل الحرية وتقرير المصير وتحقيق تطاعته التي تماثل تطاعته شعوب اسرائيل . ان اسرائيل ينبغي أن تأخذ في اعتبارها وجوب التفاوض مع الممثل الشرعي لشعب فلسطين وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الاعتداء المستمر لأكثر من ثلاثين عاما ، يجب أن يتوقف لتبدأ مفاوضات مباشرة . ان المجتمع الدولي قد اعترف الآن بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين ويمثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ان مثل منظمة التحرير الفلسطينية يدعى كثيرا من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، للاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى من الشرق الأوسط . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ، وعلى ذلك فنحن نتساءل لمانا تتجاهل اسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية وهي تمثل شعب فلسطين بحسب ؟ . ان تحدى المجتمع العالمي ، وتجاهل القرارات الواضحة التي صدرت عن الأمم المتحدة ، واغماض الأعين عن حق ثلاثة ملايين من الفلسطينيين ، ومحاولة التوصل الى صفقات منفصلة من أجل الادارة الذاتية ، كل ذلك لا يؤدي الى اقامة السلام في الشرق الأوسط . ان اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة ، واتفاق ملايين الدولارات للتوسع في مثل هذه المستوطنات ، وطرده وحبس العمدة العرب المنتخبين واطلاق اسم يهودا والسامرة على أرضهم ، يمثل تحديا للعالم وللأمم المتحدة وللبنائى الأساسية للقانون الدولي . ان هذه السياسة تهدد السلم والأمن في المنطقة ، وهذا لا يمكن السماح به .

ان وغدنا يشيد بصير شعب فلسطين والأمة العربية جمعاء ، وفي مواجهة كل هذه التحديات من قبل اسرائيل فانهما يتمالكان أعصابهما . اننا نأمل في ان توصيات وخطط العمل التي أصدرتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي تعيد التأكيد على المبادئ السابقة لحل مشكلة فلسطين ، يجب ان تنفذ من قبل الأمم المتحدة كما سبق القول ، لأنه عن طريق ذلك فقط يمكن استعادة السلام في الشرق الأوسط .

ونحن نأسف لأن مجلس الأمن لم يقيم بأداء واجبه بالنسبة الى هذه المسألة وذلك بسبب عدم تعاون بعض القوى التي تساند اسرائيل ، ولكنه يجب أن يقوم بذلك على أساس العدالة واحترام حقوق الانسان الأساسية ، واهتمامه بالمحافظة على السلام . ونحن سعداء لأن بلدان العالم الغربي قد أبدت أخيراً بعض التفهم للوضع ، واعترفت بدور منظمة التحرير الفلسطينية في حل مشكلة فلسطين ، وذلك على أساس شامل ، وليس عن طريق الاتفاقات الجزئية . فلنعمل جميعاً يداً واحدة من أجل ايجاد حل دائم في الشرق الأوسط ، ونأمل في أن السلام والعدل سيسودان أرض السلام والعدالة .

السيد جاروزيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان قضية فلسطين ومشكلة الشرق

الأوسط ، هما كل لا يتجزأ ولا يمكن حل أي منهما بمعزل عن الأخرى . وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون هناك حل جزئي أو تسوية يشترك فيها بعض أطراف النزاع فقط ، كما لا يمكن أن يكون هناك سلام منفصل . ولكي يكون هناك سلام دائم وعادل ، فانه يجب أن يشمل كل الأطراف ويزيل كل أسباب النزاع . ان هذا هو لب المشكلة الهامة التي نناقشها ، وقد عبر عن ذلك بصورة واضحة في مؤتمر القمة الأخير لحركة عدم الانحياز في هاغانا .

وبالنسبة الى بولندا ، والدول الاشتراكية الأخرى ، فان منهجاً مؤسسا على هذه المبادئ ليس جديداً . ولسنوات فان هذا كان حجر الزاوية في موقفنا المستمر تجاه الموقف في الشرق الأوسط ، القائم على ايماننا العميق بأن أي حل يجب أن يأخذ في اعتباره تماماً التطلعات الشرعية لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه المقدس في الاستقلال الوطني والسيادة . ونحن سعداء لأننا نلاحظ أن روحاً مماثلة للتعقل السياسي والواقعي وتقدير المسؤولية ، بدأت تظهر في اطار المجتمع العالمي سواء على المستوى الرسمي أو بين الرأي العام . ونحن نوافق تماماً السيد برونو كرايسكي مستشار النمسا على أنه :

” لا بد أن يحين الوقت قريبا الذي تعترف فيه كل الدول في مجموعة الأمم بأن

منظمة التحرير الفلسطينية هي اليوم الممثلة للشعب الفلسطيني” (A/34/PV.49, p.7).  
وباعتبار مشكلة فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، فان الجمعية العامة خلال السنوات الست الماضية قد اعتبرتها بندا هاما وناقشتها في الجلسات العامة . وحقيقي انه بالنسبة للبعض ، فان الأمر يتطلب بعض الوقت لتفهم المفزى والارتباط السياسي للمشكلة . وخلال ذلك الوقت فانه كان هناك كفاح بين الاتساق والمواقف المبدئية وبين الواقعية والانتهازية ، وبين قوى العدل وبين قوى الظلم . ان قوة القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى الدعم الذي تحصل عليه من دول العالم ، نجدها قد أدت الى وضع أصبح فيه الجهاز العسكري في اسرائيل ومدعموه الأساسيون ، مثل المنصرين في بريتوريا ، قد عزلوا تماما ، ومع ذلك فان النوعية الجديدة لقضية فلسطين والموقف المتدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، لا يمكن أن ينظر اليهما على أنهما قد خففا من الحاح مشكلة الشرق الأوسط . ان مدى هذه المشكلة من الناحيتين السياسية والعسكرية مع التطورات الجارية في المنطقة وحولها ، أصبح واضحا للخاية .

ان الوضع الحالي في الشرق الأوسط ما زال محكوما من قبل العدو وان الاسرائيلي المستمر ضد الدول العربية عن طريق الهجوم العسكري على أراضيها ، وعن طريق الاحتلال غير الشرعي لهذه الأراضي ، وعن طريق استعمارها ، والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ، تلك الأمور التي أكدت مرة أخرى من جانب الهيئة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ٤٦٦ (١٩٧٩) . ان هذه الأعمال لها نتائج سيئة بالنسبة الى أية محاولات للتوصل الى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك بسبب تجاهل واحتقار اسرائيل لأية قرارات تتخذ من الأمم المتحدة . ان هذا الوضع توضحه أيضا آثار الاتفاقية المنفصلة مع اسرائيل التي أدت الى زيادة الأوهام والضارة بالشرق الأوسط . وكما توقعت الدول العربية والاشتراكية ، فان هذه الاتفاقية المنفصلة لم تؤد فقط الى خيبة آمال الذين وقّعوها والذين دعوا اليها ، ولكنها أدت أيضا الى تأجيل احتمالات الحل ، والى استمرار اسرائيل في تنفيذ سياستها العدوانية في الاحتلال والتوسع .



بالكلمات والأعمال ، أبدت بولندا دائما اهتمامها البالغ بالتوصل الى تسوية دائمة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ويكفي أن نذكر بالعمل العظيم الذي قام به عدة ألوف من الجنود البولنديين منذ سنة ١٩٧٣ في قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوات مراقبة فض الاشتباك في المنطقة ، ذلك العمل الذي كان تعبيرا واضحا عن موقفنا الثابت ومبدئنا السياسي الذي مازال كما كان في السابق .

أولا ، أى تقدم يمكن احرازه يتطلب انسحاب اسرايل غير المشروط من كل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

ثانيا ، ان سلاما عادلا يعم المنطقة لا بد أن يقوم على أساس استعادة حق الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة الى دياره ، وتقرير المصير واقامة دولته الخاصة به .

ثالثا ، ان حلا سلميا دائما للنزاع لا يمكن الا أن يتضمن احترام الحقوق والمصالح المشروعة لكل دول وشعوب المنطقة في حدودها الآمنة المعترف بها دوليا .

ان التطبيقات العملية لمثل هذا الحل قد تمثلت في مقررات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وكذلك في تلك التي اعتمدها الجمعية العامة خاصة منذ دورتها التاسعة والعشرين في ١٩٧٤ .

ان وفد بولندا يلحظ برضا خاص الجهد الكبير والمساهمة البارزة من جانب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الكفاح العالمي لقضية هذا الشعب . وبالفعل ، فان توصياتها التي قدمت الى الجمعية العامة في الدورة الحادية والثلاثين والتي صدقت عليها الجمعية في دوراتها اللاحقة مازالت لها أهميتها التي لا شك فيها ، ونحن نشارك اللجنة رأيها في أن العمل الايجابي من قبل مجلس الأمن بشأن التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة يمكن أن ينشئ الظروف الضرورية من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، خاصة ان التوصيات المعنية هي المبادئ الأساسية المتعلقة بمشكلة فلسطين في اطار الوضع في الشرق الأوسط .

طالما استمرت اسرايل في سياسة العدوان المتعصب تجاه الفلسطينيين ، وطالما بقيت

مسألة فلسطين دون حل ، فان الشرق الأوسط سيظل مصدرا خطيرا للتوترات الدولية . ان مجهودا حاسما وموحدا للمجتمع الدولي مطلوب ان من أجل احلال السلام في المنطقة . ولكن كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي بشأن عمل المنظمة :

” ولن يتسنى في النهاية احلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط الا عن طريق التوصل الى تسوية شاملة تغطي كافة نواحي هذه المسألة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ومن الجلي انه يجب اشراك جميع الأطراف المعنية ” . ( A/34/1, p. 6 )

فلنعمل حقيقة من أجل ترجمة هذه الحقيقة الأساسية الى لغة العمل القوي .

السيد بلوم ( اسرائيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الأمم المتحدة تناقش الصراع العربي الاسرائيلي منذ أكثر من ثلاثين عاما . ولو كانت هذه المنظمة قد شجعت الدول العربية على أن ترقى الى مستوى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، لأمكن حسم هذا الصراع سلميا منذ مدى طويل من خلال الحوار والتفاوض . ومع ذلك ، فان هذه المنظمة سمحت لنفسها ولفترة طويلة بأن يستغلها أولئك المعارضون للسلم في الشرق الأوسط . هذه القوى تعمل ليس فقط لعرقلة أى تقدم فيما يتعلق بهذه القضية ، بل انها سعت الى زيادة سوء هذا الصراع بأن تضيف عددا متزايدا دائما من المعالم والقسمات الى مشكلة الشرق الأوسط .

ونحن نعرف أن كل بند تقريبا في جدول أعمال الجمعية العامة يجرى تشويهه واساءة استخدامه من جانب الوفود العربية ومؤيديها في حملتها ضد اسرائيل ، ونحن نعرف أيضا أن بعضا من أولئك الذين يقومون بذلك قد قاموا بعملية تكرار لأمر غير حقيقية ونصف حقيقية وأساطير . وبشكل يتعارض تماما مع الحقائق بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط ، فان هذه الجمعية قد استخدمت في حملة منهجية وتعلمت كثيرا من صنّاع الاعلان . وهنا في هذه القاعة وعاما بعد عام ، نخضع لتيار لا ينتهي من الخطب التكرارية والتراكم المتزايد وما للقرارات التكرارية بنفس القدر والتي تمرر من مؤتمر دولي الى آخر ومن لجنة الى أخرى ومن سنة الى سنة . كل ذلك له هدفه ، وهو أن تجعل المشاركين في النهاية ونتيجة للملل يكررون الشعارات الموصوفة والمحددة في الوقت المحدد .

وكون هذه الشعارات بعيدة تماما عن الواقع ، وكونها تتعارض تعارضا صارخا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يطلب من المنظمة أن تعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين لا أن تعوقه ، كل هذا لا صلة له بواضعي هذه الشعارات . والعالم الخارجي الذي كان في البداية يؤلمه هذا التشويه لمثل الميثاق ، شعر بالمل ولم يعد ينظر الى أعمال هذا الجهاز بشكل جاد ، وبالقطع فان الكثيرين من الأعضاء لا بد وانهم لاحظوا تدرى أهمية الجمعية العامة في السنوات الأخيرة . بعد أن قلت ذلك ، ليست لدى أية أوهام في أن أي شيء يمكن أن أقوله اليوم قد يؤثر على أولئك الذين - لأى سبب كان - دخلوا في حملة الكراهية ضد اسراييل في السنوات الأخيرة فسي هذه القاعة . بياني اليوم موجه - ان - وبشكل محدد الى أولئك الذين لديهم ذهن مفتوح لدراسة موضوعية للموقف في الشرق الأوسط ، الذين هم على استعداد للاستماع الى الطرفين في هذا الصراع .

ان أسلوب الأمم المتحدة ازاء القضية المعروضة علينا اليوم مختلف تماما عما كان عليه عند ما عرضت هذه القضية لأول مرة على هذه المنظمة في عام ١٩٤٧ ، ذلك انه عندما نوقشت هذه المسألة لأول مرة في عام ١٩٤٧ ، فان الجميع كانوا يعترفون للشعب اليهودى بحق تقرير المصير وحقه في السيادة في وطنه . كذلك كان واضحا - في ذلك الوقت - ان لب الصراع العربي الاسرائيلي يكمن في عدم استعداد العالم العربي للاعتراف بحقوق الشعب اليهودى . وفي هذه الأيام ، فان هذه الحقوق لا تكاد تذكر على الاطلاق . واليوم فان كل التأكيد يوضع على مزاعم العرب الفلسطينيين ومطالبهم وهذه التهمة الجوفاء يتحدث عنها متحدث بعد متحدث ، يقول ان العرب الفلسطينيين شعب اجتثت جذوره من أرض ، وأمة حرمت من حقوقها .

ان مجرد التكرار الفج لهذه الجوانب لا يجعلها أكثر صدقا أو أقل زيفا .

الخرافة الأولى ، التي لا بد وأن نبددها ، هي أنه في أي وقت من الأوقات قبل الانتداب البريطاني ، كان هناك كيان سياسي عربي يسمى فلسطين . فخلال التاريخ لم تكن هناك مطلقاً مملكة أو إمارة ، ناهيك عن دولة تسمى فلسطين . ان كلمة " فلسطين " أشاعها وساعد على تداولها الرومان في محاولة لطمس الطابع اليهودي لأرض اسرائيل ، وحتى هذا القرن كان ذلك مجرد مفهوم جغرافي يشير الى منطقة غير محددة تماما . والواقع انه على مر القرون ، فهذه المنطقة كانت تحكمها أساساً امبراطوريات متعاقبة من عواصم بعيدة .

وبعد الحرب العالمية الأولى فقط ، أنشئت فلسطين ككيان سياسي منفصل لهدف محدد ، وهو إعادة تشكيل وطن للشعب اليهودي هناك . وبذلك ، فان عصبة الأمم اعترفت بأن شعباً واحداً في التاريخ قد حافظ لأكثر من ٣٠٠٠ عام على روابطه المتصلة بالأرض المقدسة ، وهذا الشعب هو الشعب اليهودي . ولهذا السبب ، كما يعرف كل طفل ، فان المنطقة التي نتحدث عنها معروفة طوال تاريخ الانسان على أنها أرض اسرائيل ، وهي ترجمة اسمها بالعبرية لإرتس اسرائيل . ان ارتباط الشعب اليهودي بأرض اسرائيل ، هو ارتباط فريد في ظروفه ، وقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الانسان ، يرتبط ارتباطاً لا انفصام له ، بنسيج الثقافة العالمية . وهنا في الأمم المتحدة ، فان محاولات مستمرة قد بذلت خلال السنوات الثلاثين الماضية لطمس الرابطة الوثيقة بين الشعب اليهودي والوطن اليهودي . على أن أي قدر من التشويه والتفريق في هذا المعنى لا يمكن أن يقضي على حقيقة جوهرية ، حقيقة التاريخ الثقافي والديني والروحي والسياسي للعالم .

ودليل على الروابط الوطنية والتاريخية بين الشعب اليهودي وأرضه ، فانه كان هناك وجود يهودي متصل في ذلك المكان منذ الأزمان القديمة وحتى اليوم . ومع أن السيادة اليهودية قد سحقت تحت القوة الامبريالية الرومانية ، فان الصلة المادية والروحية بين الشعب اليهودي وأرض اسرائيل لم تنقطع . وخلال القرون التي تلت ذلك ، حتى ولو أن جزءاً كبيراً من الأمة كان يخرج من منفى الى منفى ، فان الكثيرين بقوا ، وتم تعزيزهم مرارا وتكرارا بعودة المنفيين الذين كانوا يحافظون على مجتمع في مواجهة كل أسباب الاضطهاد ، والكوارث الطبيعية ، والغزوات الأجنبية . ولحوالي ألفي عام ، فانهم وفروا النواة التي تراكت حولها طموحات الأمة المضطهدة والمشردة . ومن

خلالهم ، فان هذه الأمة تمسكت بحلم العودة الى أرضها . وخلال كل تلك القرون ، فان الشعب اليهودي كان يصلي كل يوم من أجل عودته الى القدس ، المركز الرئيسي لحياته الروحية والقومية . ان الشعب اليهودي في القدس له روابط تاريخية متصلة مع مدينتنا المقدسة . وخلال القرن والنصف قرن الماضي ، فان اليهود بشكل متصل ، كانوا هم الأغلبية من سكان المدينة .

ان التطلعات الحارة للعودة أدت في النهاية الى مولد الأفكار العمليّة والتنظيمات السياسية التي بدأت وسط عواصف القرنين التاسع عشر والعشرين ، تبدأ الحركة الشاملة للعودة الى صهيون ، واعادة الاستقلال الوطني اليهودي . ان الشعب اليهودي الذي تعذب في تشريده لرؤيته الخاصة بالعودة النهائية لم يتخل مطلقاً عن وطنه أو عن روابطه بهذا الوطن . ان الشعب اليهودي ظل مؤمناً بأرضه ، والأرض يدورها ظلت مؤمنة بالشعب اليهودي .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، فان هذه الحقيقة الواضحة تماما ، تم الاعتراف بها في مؤتمر باريس للصلح من قبل الأمير فيصل رئيس الوفد العربي الذي كان يمثل الطموحات الوطنية العربية في ذلك المؤتمر ، والذي أعلن أن وفده يعترف تماما المقترحات التي قدمتها المنظمة الصهيونية الى مؤتمر الصلح ، وواصل حديثه قائلاً :

” سوف نبذل قصارى جهدنا فيما يتعلق بنا لمساعدتهم ، وسوف نتصنى لليهود

عودة طيبة الى ديارهم ” .

وفضلاً عن ذلك ، فان فيصل وقع اتفاقاً للتعاون والتفاهم مع دكتور حاييم وايزمان الذي كان يمثل في ذلك الحين الحركة الصهيونية والذي كان بعد ذلك أول رئيس لاسرائيل ، وأول مادة من هذا الاتفاق أعلنت :

” ان الدولة العربية وفلسطين في كل علاقاتهما والتزامتهما سوف يحكمهما التفاهم

وحسن النية والود ، ومن أجل هذه الغاية ، فانه سوف يتم اعتماد الممثلين اليهود والعرب

في اقليم كل من الدولة العربية وفلسطين في الوقت المناسب ” .

وبمعنى آخر ، فان فيصل تحدث عن دولة عربية من ناحية ، وعن دولة يهودية تسمى فلسطين من ناحية أخرى .

ان الرابطة بين الشعب اليهودى وأرض اسراييل قد تم التعبير عنها أيضا بشكل عادى فسي تفويض عصبة الأمم بالنسبة لفلسطين ، ذلك أن ديباجة الانتداب تشير الى : " أن ينشأ فى فلسطين وطن قومي للشعب اليهودى " ، وأكدت " الرابطة التاريخية بين الشعب اليهودى وفلسطين ، وأسس إعادة تشكيل " ، وأكرر إعادة تشكيل ، " وطنهم القومي في هذا البلد " . ان القوة المنتدبة طلب اليها صراحة أن تشجع : " الاستيطان الوثيق من جانب اليهود على الأرض بما في ذلك أراضي الدولة ، والأراضي غير المطلوبة للأغراض العامة " .

ان الانتداب على فلسطين ، والذي عهد به الى بريطانيا العظمى ، ضم جانبي نهر الأردن كما حدث دائما وعلى مر العصور بالنسبة للأرض المقدسة . وفي هذه المنطقة ، فان وطننا قوميا يهوديا كان لا بد من انشائه . ان منطقة فلسطين تحت الانتداب ، كانت تضم حوالي ٤٥٠٠٠ ميل مربع ، ولقد كان هذا جزءا صغيرا من المساحات الشاسعة التي استطاع العرب بعد ذلك أن ينفذوا فيها حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم ، حقق العرب حقوقهم الوطنية في احدى وعشرين دولة عربية منفصلة أعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة ، من المحيط الأطلنطي الى الخليج الفارسي . ان المساحة المشتركة لهذه الدول الاحدى وعشرين هي ٤٠٠٠٠٠ ميل مربع أى ١٠٣ في المائة من مساحة العالم . ان الدول العربية لديها مساحة أكبر في الحجم من الولايات المتحدة أو من الصين ، وهي أرض غنية في الموارد المادية ومنها البترول الذي يتوقف عليه الجانب الأكبر من المدنية الحديثة . وهكذا ، فان منطقة فلسطين تحت الانتداب في عام ١٩٢٠ ، والتي كان من المقرر أن ينشأ عليها الوطن اليهودى كانت أقل من ١ في المائة من هذه المساحة الشاسعة ، وهذا بالقطع لم يكن ركنا كبيرا من أركان الشرق الأوسط ينشأ فيه وطن يهودى .

ومع ذلك ، فان هذه لم تكن نهاية القصة بأية حال من الأحوال ، ففي عام ١٩٢١ ، قررت الدولة القائمة بالانتداب ، أن تنشئ في منطقة فلسطين شرق نهر الأردن الواقعة تحسب انتدابها ، امارة تحت ادارة عبدالله بن حسين من الأسرة الهاشمية في مكة . وفي عام ١٩٢٢ ، فان مواد الانتداب الفلسطيني الخاصة بانشاء وطن يهودى ، أعلن أنها لا تنطبق على تلك المنطقة ، شرق الأردن التي رغم ذلك ، بقيت جزءاً لا يتجزأ من فلسطين تحت الانتداب . وهذا يعنى " ان استيطان اليهود على الأرض " تم قصره بعد ذلك بشكل تعسفي على المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن ، أى حوالي ٢٠ في المائة من المنطقة الأصلية الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب . وببساطة ، فان هذا كان يعنى أن الوطن اليهودى كان سينشأ بعد ذلك في منطقة لا تزيد عن جزء بسيط أقل من ١/٥ في المائة من اجمالي مساحة الدول العربية ال ٢١ .

وحتى عام ١٩٤٦ كما ذكرت الآن ، فان شرق الأردن بقي جزءاً لا يتجزأ من فلسطين تحت الانتداب . وفي ذلك العام تم انشاء مملكة شرق الأردن . وبذلك ، حقق عرب فلسطين دولتهم في عام ١٩٤٦ على ٨٠ في المائة من فلسطين تحت الانتداب . وبهذه الطريقة ، فانهم سبقوا بعامين انشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين . وعند ذكر تلك الدولة العربية المستقلة ، فمن الأهمية بمكان ذكر أن ملكها كان لا بد من اقناعه بعدم تسميتها " مملكة فلسطين " .

وفي شباط/فبراير ١٩٤٧ بعد تسعة أشهر من انشاء هذه الدولة العربية في فلسطين ، فان مسألة ما تبقى من فلسطين تحت الانتداب قد طرحت أمام الأمم المتحدة . وفي محاولة لحسم مطالب المجموعات العربية واليهودية التي تعيش فيما يمكن أن يسمى بالجزء الباقي من فلسطين تحت الانتداب ، فان الجمعية العامة اعتمدت قرار ١٨١ ( د - ٢ ) في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ . هذا القرار أوصى بانكماش جديد للمنطقة غرب نهر الأردن . وفي رغبة منه للتوصل الى حل سلمي ، فان الشعب اليهودى أعرب عن استعدادة لتقديم هذا التنازل ، وأن يتحمل بنفسه التضحية المؤلمة ، التي ينطوى عليها ذلك ، رغم حقيقة أن الدولة اليهودية المتوقعة ، كانت ستقام فقط على ثمن مساحة فلسطين الواقعة تحت الانتداب ، والتي كان من المفروض أن يقوم عليها الوطن اليهودى . ومع ذلك ، فان هذا القبول كان يرتهن بالمعاملة بالمثل ، أى أنه يرتهن بقبول مماثل من جانب الدول العربية .

ولكن مثل هذا الاستعداد لم يظهر من الجانب العربي ، ذلك أن العرب في فلسطين وجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، رفضت رفضاً قاطعاً القرار (د - ٢) ، وفي الأمم المتحدة ، فإن الدول العربية أعلنت رسمياً في سجل الجلسة العامة الثامنة والعشرين بعد المائة للجمعية العامة ، أنها تحتفظ لنفسها بالحرية الكاملة في العمل . ثم بدأوا بعد ذلك يعطون على احباط قرار الجمعية العامة ، باستعمال القوة بطريقة غير شرعية منذ اعتماد هذا القرار ، وهكذا ، وفي اجتماع لرؤساء وزارات ووزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية عقد في القاهرة في الفترة من ٨ الى ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ، تقرر أن العرب " مصممون على خوض معركة ضد مقرر الجمعية العامة " وأن يتخذوا " تدابير حاسمة " لمنع تنفيذ قرار الجمعية العامة .

ان أعمال العنف التي ارتكبت في فلسطين ، بمساعدة نشطة من قبل الدول العربية المجاورة ، بلغت أبعاداً كبيرة لدرجة أنه في ١٦ شباط / فبراير ١٩٤٨ ، فان لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة ، أبلغت مجلس الأمن في أول تقرير خاص لها أن :  
 " المصالح العربية القوية في داخل وخارج فلسطين ، تتحدى قرار الجمعية العامة ، وتقوم بجهد متعمد كي تغير بالقوة التسوية التي يمثلها هذا القرار " .  
 (S/676 section 1, para. 3(c.))

وبالمثل ، فان اللجنة ذاتها في تقريرها المؤرخ ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨ الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ، أبلغت الجمعية أن :  
 " المعارضة العربية لخطة الجمعية العامة ، قد اتخذت شكل جهود منظمة من جانب عناصر عربية قوية من داخل وخارج فلسطين ، لمنع تنفيذ هذه الخطة واحباط أهدافها ، عن طريق تهديدات وأعمال عنف ، بما في ذلك عمليات مسلحة متكررة في داخل الأراضي الفلسطينية " . (A/532, P.10)

وبنهاية الانتداب على فلسطين في ١٤ ايار / مايو ١٩٤٨ ، فان جيوش سبع دول عربية عبرت بشكل غير شرعي الحدود الدولية ، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة . ان الحكومات العربية التي بعثت بهذه الجيوش ، أعلنت عن عملها غير الشرعي رسمياً أمام مجلس الأمن . ان عدوانها المسلح كان يرمي الى سحق دولة اسرائيل المنشأة حديثاً .



ان العنف العربي تجاه دولة اسرائيل الوليدة استمر طوال عام ١٩٤٨ ، وبينما نجح هذا العدوان في تدبير قرار الجمعية العامة (١٨١ د - ٢) ، فانه فشل في هدفه الآخر المعلن ، وهو سحق الدولة اليهودية . ان حقيقة أن الدول العربية فشلت في عدوانها المسلح الذي كان يهدف الى تدبير اسرائيل ، لا يعطي شرعية لانتهاكهم للقانون الدولي . وفي نفس الوقت ، فان هذا العدوان المسلح لا يجعل من حقها أن تستند في أي محفل ، الى فوائد قرار الجمعية العامة الذي رفضته هذه الدول ودمرته بقوة السلاح .

وفي خطاب بتاريخ ٢٠ ايار/مايو ١٩٤٨ موجه الى مجلس الأمن (وثيقة S/760) عندما سمعت شرق الأردن الى تجنب مناقشة حول التدخل العسكري غير الشرعي لجيشها خارج نطاق حدودها ، أعلن ممثل الولايات المتحدة ان موقف ملك الأردن يتسم بطابع :

” . . . ازدراء معين للأمم المتحدة ومجلس الأمن . لقد أرسل الينا ردا على سؤالنا . هذه هي الأسئلة التي وجهت اليه كحاكم يحتل أراض خارج نطاق بلاده ، من قبل مجلس الأمن وهو جهاز نظمه العالم لتوجيه هذه الأسئلة اليه . . . ”

(S/PV.302, p. 41)

” ان ذلك الرد الموجه الى مجلس الأمن هو أفضل دليل للفرض غير الشرعي من جانب هذه الحكومة لغزو فلسطين بالقوات المسلحة وتنظيم الحرب التي تشنها هناك . انه عمل ضد السلم وليس من أجل السلم ، انه فزوله هدف محدد ” . (المرجع السابق ، ص ٤٢) ” وبالتالي ، فاننا الآن أمام أسطح دليل على انتهاك القانون الدولي : وهو اعتراف أولئك الذين يرتكبون هذا الانتهاك ” . (المرجع السابق ، ص ٤٣)

وهذا الرأي أيده أيضا غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن . ولقد أعرب مندوب الاتحاد السوفياتي - على سبيل المثال - عن دهشته :

"ازاء الموقف الذي اتخذته الدول العربية في مشكلة فلسطين وخاصة ازاء حقيقة أن تلك الدول أو بعض منها على الأقل ، قد لجأت الى مثل هذه الأعمال ، كارسال قواتها الى داخل فلسطين والقيام بأعمال عدوانية ترمي الى قمع حركة التحرر الوطني في فلسطين".  
(المحاضر الرسمية لمجلس الأمن السنة الثالثة رقم ٧١ ، الاجتماع رقم ٢٩٩ ، ص ٧)

واسمحوا لي أن أذكر السادة الأعضاء بأن المندوب السوفياتي الذي قال هذه الكلمات هو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الحالي السيد غروميكو ، وأن حركة التحرر الوطني التي أشار اليها كانت الحركة الصهيونية ، حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي .  
ورغم التحقيق التدريجي للحقوق الوطنية للعرب ، فإن الدول العربية كانت ولا تزال عاجزة عن أن تقبل وجود دولة يهودية واحدة في الشرق الأوسط . فهي لا تزال تبغض وجودها على قطعة صغيرة جدا من الأرض ارتبط بها الشعب اليهودي خلال التاريخ واعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها الوطن القومي للشعب اليهودي .

ان كل شيء شاهدناه في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ ينبع من هذه الحقيقة الأساسية ألا وهي عدم استعداد الحكومات العربية لأن تقبل وأن تتعايش مع دولة يهودية ذات سيادة . هذا هو لب الصراع العربي الاسرائيلي ، وكل شيء سواه ان هو الا ذريعة أو تغطية . هذا هو السبب في أن الدول العربية قد شنت أربع حروب كبرى ضد اسراييل ، هدفها الواضح هو تدميرها . وهذا هو السبب في انها طوّرت سلسلة من الجبهات الحربية ومجموعة ضخمة ومتعددة من الأسلحة ضد اسراييل .

ان هذه الأسلحة - على سبيل المثال - قد تضمنت مقاطعة اقتصادية ضد اسراييل - توسيع نطاقها الى مقاطعة ثانوية بالنسبة للأطراف الثلاثة التي تتجرع مع اسراييل . وكما هو معروف ، فإن بلدانا عديدة قد تم ابتزازها واجبارها على أن تنضم الى هذه الحملة ضد اسراييل . كذلك فإن حروبا دعائية ذات أبعاد كبرى ، مستخدمة الأساليب التي طوّرها جوبلز وعصابتة قد تم توجيهها لسنوات ضد اسراييل . ان الأطفال في المدارس العربية يتعرضون لكتابات تتسم بالكراهية تذكّرنا بصحافة النازي الوضيعة . كذلك تمت الاساءة الى تراث وثقافة الشعب اليهودي . بل وحتى الكتاب

المقدس ، هدية الشعب اليهودي العظيمة للانسانية ، لم ينج من ذلك ، كما أن الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها قد استفلت كأداة متاحة للدول العربية في حربها السياسية ضد اسراييل . وفي هذا السياق نفسه ، بل وبنوايا أكثر قبحا ، أنشأت الدول العربية أيضا المنظمة الارهابية التي أصبحت تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية . ان هذه المنظمة القاتلة قد أنشئت في عام ١٩٦٤ ، أي قبل ثلاث سنوات من حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ ، في وقت كانت فيه يهودا والسامرا وقطاع غزة تحت ادارة واحتلال أردني ومصرى على التوالي . وبمعنى آخر ، فانه من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية خلقتها الدول العربية كسلاح جديد في الترسانة التي ترمي الى تدمير اسراييل داخل خطوط هدنة عام ١٩٤٩ .

ان مسؤول منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة العربية السعودية ، رفيق نتشه ، قد أكد ذلك تماما منذ أسبوعين ، وعلى وجه التحديد في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٩ ، في صحيفة الرياض السعودية ، حينما قال :

” ان الثورة الفلسطينية ولدت في عام ١٩٦٥ من مفهوم استراتيجي لتحرير كل فلسطين ، وهذه الثورة لن تغير ذلك ، مهما كانت الضغوط التي تتعرض لها . وأفضل حل هو عودة الفلسطينيين الى ديارهم وأن يعود اليهودى الأجنبي الى موطنه الذى ولد فيه . . . ان أى كيان فلسطيني يقام على أى جزء من أراضي فلسطين سوف يكون نقطة انطلاق لتحرير الأراضي الفلسطينية في فلسطين كلها ” .

لا يجب أن ينتظر المرء الى أن تتأكد مثل تلك التأكيدات العفوية ، ذلك أن ما يسمى بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ملئ بالمفهوم الاجرامي الخاص بالقضاء على دولة اسراييل . وهذه الوثيقة كتبت أساسا في عام ١٩٦٤ ، وعدلت بعد ذلك في عام ١٩٦٨ ، ومع ذلك تم التأكيد عليها عاما بعد عام منذ ذلك الحين ، من جانب جميع المؤسسات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الارهابية . وآخر مرة حدث فيها ذلك كان في آب/اغسطس من هذا العام ، حينما اجتمعت ما تسمى ” بلجنتها المركزية ” في دمشق .

ومع ذلك ، حينما حدث لقاء مع ياسر عرفات ، رئيس هذه المنظمة الارهابية ، في برنامج تليفزيوني في ” ايه بي سي ” وهو برنامج ” قضايا وحلول ” في ١٠ أيلول /سبتمبر عام ١٩٧٩ تظاهر بأنه قد نسي ماورد في ميثاق منظمته . وفي رده على سؤال ” هل يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية

أن تتخلو في أي وقت من الأوقات عن هدفها المعلن وهو تدمير دولة اسراييل " ، أجاب عرفات بسذاجة مصنعة قائلا " أين قرأتُم مثل هذا الشيء ، فأنا لا أنكر أن مثل هذا الشيء مكتوب فسي وثائقنا " .

ويبدو أن لدى ياسر عرفات ذاكرة انتقائية ممتازة . وأيا كان الأمر ، فان أعضاء هـذـه الجمعية يدركون أن كل مادة تقريبا في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية تتضمن أو تطالب بحل دولة اسراييل . فالمادة " ١٩ " من هذه الوثيقة تعلن أن " انشاء دولة اسراييل باطل ولاغ مهما كان الوقت الذي ينقضي عليه " . والمادة " ٢٠ " تنص مؤكداً " أن الادعاء الخاص بالروابط الروحية والتاريخية بين اليهود وفلسطين لا تتفق وحقائق التاريخ " ، ومعنى آخر ، بجرّة قلم سعت منظمة التحرير الفلسطينية الى أن تنكر أكثر من ثلاثة آلاف عام من التاريخ العالمي وتاريخ اليهود . والمادة " ١٥ " تحدد بشكل غريب " تطهير فلسطين من الوجود الصهيوني " باعتبار ذلك " واجبا قوميا " . ان هذه ليست مجرد اعلانات مجردة وعامة ، ولكنها مبادئ عمل . وبشكل أكثر تحديداً ، فان المادتين ٩ و ١٠ من هذا الميثاق ، تعلنان أن " النضال المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين " ؛ وأن " العمل الفدائي - كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي تصف بها الارهاب العشوائي - يشكل نواة حرب التحرير الفلسطينية " .

ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتردد في أن تترجم هذه الكلمات الى أعمال . ذلك أن محاولات القتل الجماعي للرجال والنساء والأطفال الأبرياء في اسراييل وفي العالم كله ، قد ميّزت منظمة التحرير الفلسطينية وأنشطتها منذ انشائها في عام ١٩٦٤ . والواقع ، انها خلال السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ ذلك الحين قد حاولت القيام بالآلاف من عمليات الارهاب الفردية ، وأكثر من ألف رجل وامرأة وطفل - ليس فقط من اليهود ، ولكن أيضا من العرب وغيرهم - قد قتلوا ، وأكثر من خمسة آلاف شخص قد تمت اصابتهم بعجز أو بجراح .

ان تلك الاحصاءات المؤلمة لتعكس ألم كل طفل ورجل وامرأة ، قتل أو أصيب بالمجز نتيجة لأعمال منظمة التحرير الفلسطينية . ذلك أن عصاباتهم قد قتلت النساء الحوامل ، كما قتلت الرياضيين

في الألعاب الأولمبية ، وذهبت الحجيج والسائحين الآمنين ، كما أنهم قد تخصصوا في قتل الأطفال الرهائن الذين لا حول لهم ولا قوة في مدارسهم ، كما نسفوا أتوبيسات المدارس . كذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية قد زرعت القنابل في الأسواق وفي الميادين العامة مما أدى الى كثير من الوفيات والجراح للمارين الآمنين . ان كل هذه الأعمال لدليل على أن منظمة التحرير الفلسطينية بطريقتها الجبانة تختار فقط أن تهاجم أهدافا مدنية بغرض القتل الجماعي . وفوق كل ذلك ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد فاخرت صراحة بمسؤوليتها عن كل من هذه الأعمال الرهيبة .

وكما نعرف جميعا ، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتردد في انتهاك سيادة ووحدة أراضي دول كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة ولم تبد احتراماً كبيراً للقانون والنظام والأمن العام في هذه الدول . وبسبب التأييد النشط الذي تحظى به من جانب حكومات عربية معينة ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحت العامل الرئيسي في " الارهاب الدولي " الذي يشيع الاضطراب في جميع أنحاء العالم . انها تخدم وتزود المجموعات الارهابية الاخرى في أوروبا ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا وأفريقيا بكل احتياجاتها وكلها ، على سبيل المثال ، تتدرب في قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ويضعون الخطط للهجمات الارهابية دون أى عائق .

ان الطيران المدني قد تصدع الى حد جعل كل مسافر اليوم يشعر بالقلق في كل مرة يمر فيها بمطار كبير . ولم تنتج من ذلك حتى المسابقات الرياضية الدولية التي كانت رمزا للأخوة حيث يلتقي الناس في تنافس أخوى . ان الحصانة الدبلوماسية التي كانت تشكل أساس الاتصال الدولي بين الأمم ، الصديقة أو المتصارعة ، قد انتهكت تماما وعن عمد ، نتيجة لاحتجاز ، وأخذ الرهائن وحتى قتل الدبلوماسيين والممثلين من دول كثيرة .

ان التهديد الخطير للامن الدولي الذي نشأ على هذا النحو قد زاد من خطورته التشجيع الذي تحظى به منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة المواقف المواتية هنا في الأمم المتحدة ، والتي تعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وقواعد النظام الداخلي لمختلف الأجهزة .

وحتى عام ١٩٦٧ ، فان مشكلة العرب الفلسطينيين كان ينظر اليها الجميع على أنها مشكلة لاجئين ، كما كانت في الامل ولا تزال . وقبل عام ١٩٦٧ لم تكن اسرائيل تسيطر على يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ومع ذلك لم يطلب في ذلك الحين انشاء ما يسمى " الدولة الفلسطينية " في تلك المناطق . ان تعليل ذلك بسيط للغاية ؛ فالعالم كله يعرف أن المملكة الأردنية - وهي على اراض ٨٠ في المائة من فلسطين تحت الانتداب - هي الدولة العربية الفلسطينية ، تماما كما ان دولة اسرائيل هي الدولة اليهودية الفلسطينية . ان العالم كله يعرف أيضا ان الغالبية العظمى من العرب الفلسطينيين هم مواطنون اردنيون وأن غالبية المواطنين الاردنيين فلسطينيون . ان هذه الحقائق الاساسية توضح أيضا ، وعلى سبيل المثال ، لماذا ان مجلس الأمن في اعتماده للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي يذم

الخطوط الاساسية للسلم في الشرق الاوسط ، لا يشير الى الشعب العربي الفلسطيني الذي يزعم أنه بغير وطن . ان هذا بالقطع له دلالة لاسيما اذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا القرار قد اعتمد بالاجماع . ان أعضاء المجلس لم يعرفوا في عام ١٩٦٧ بوجود شعب عربي فلسطيني " بلا وطن " . وبدلا من ذلك ، فان قرار المجلس ، الذي كان يعكس بدقة حقائق الموقف ، تحدث عن ضرورة " التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين " .

ومع ذلك ، ومنذ ذلك الحين ، فقد رأى الاستراتيجيون العرب ، أنه في ظل الجـو السياسي العام الذي تطور في أواخر الستينات أنهم يمكن أن يستفيدوا أكثر بالدعوة الى الوجود المزعوم لشعب عربي فلسطيني ثان من حقه أن يقيم دولة عربية ثانية في منطقة فلسطين التي كانت تخضع للانتداب . ان مزايا هذا التكتيك كانت واضحة . ان ذلك سوف يمكّن الدول العربية من أن تزعم أن هناك شعبا عربيا فلسطينيا لا يزال محروما من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وان تنفيذ هذه المطالب يمكن بطبيعة الحال أن يكون على حساب اسراييل .

ان المتحدثين الرسميين باسم منظمة التحرير الفلسطينية يسلمون بأن هذا الغرض الزائف قد اخترع للعمل على تدمير دولة اسراييل . وعلى سبيل المثال ، فان زهير محسن والذي ظل حتى وفاته في وقت سابق من هذا العام رئيسا لما يسمى " الجناح العسكري " لمنظمة التحرير الفلسطينية قد نشر في الصحيفة الهولندية " تراو " في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ :

" ليس هناك خلافات بين الاردنيين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين . . . .

فنحن شعب واحد .

" ولكن لاسباب سياسية فقط فاننا نؤكد بدقة على كياننا وهويتنا الفلسطينية ، لأنه من المصلحة القومية للعرب أن يشجعوا وجود كيان فلسطيني منفصل لمواجهة الصهيونية . نعم ، ان وجود كيان فلسطيني منفصل يخدم فقط أغراضا تكتيكية .

" ان انشاء دولة فلسطينية أداة جديدة في الصراع المستمر ضد اسراييل ومن أجل الوحدة العربية .

" ان الاردن دولة لها حدود معينة ، ولا يمكن أن تطالب بحيفا أو يافا ، بينما أنا من حقي أن اطالب بحيفا ويافا والقدس وبيير سبع . وبعد أن نكون قد حققنا كل حقوقنا في كل فلسطين ، فاننا يجب ألا نؤجل ، ولوللحظة ، إعادة توحيد الاردن وفلسطين " .

ان المعنى لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك . ان التأكيد على وجود كيان عربي فلسطيني ثان مجرد دعوة غادرة جديدة ترمي الى تحقيق تدمير دولة اسراييل .

ان الدول العربية التي توأمت معارضة وجود اسراييل وحقتها في الوجود تستغل كل محفل دولي متاح لها . وفي السنوات الاخيرة ، لم تجد الدول العربية صعوبة في أن تدفع في الجمعية العامة وفي كل منظمة دولية متاحة لها ، سواء كانت سياسية أو غير سياسية ، بسلسلة من القرارات يتناسب مضمونها مع اعطاء العرب الفلسطينيين للمرة الثانية ، الحقوق الوطنية ، التي - كما شرحت مسبقا ومن كل النواحي العملية - قد تم تحقيقها من خلال انشاء الاردن على ما يقرب من ٨٠ في المائة من الأراضي التي كانت تاريخيا فلسطين تحت الانتداب .

لقد كان هدفهم من ذلك مزدوجا . لقد حاولوا أن يجعلوا من دولة اسراييل دولة غير شرعية ، وكان هذا على سبيل المثال ، هو هدف القرار البغيض الذي صدر في هذه الجمعية والذي وصف الصهيونية وهي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي ، على انها شكل من أشكال العنصرية . وفي الوقت نفسه ، لقد عملوا على أن يضيفوا صبغة شرعية على المجموعة الثانية للا حقوق الوطنية التي تطالب بها للعرب الفلسطينيين بقيادة المجموعة الارهابية التي أنشأتها نفس تلك الدول العربية كسلاح لتدمير اسراييل .

وانسجاما مع هذه الاستراتيجية فقد استفادوا من الاغلبية العددية المتاحة لهم في هذه المنظمة لانشاء ما يسمى " لجنة فلسطين " عام ١٩٧٥ . ان هذه اللجنة تضم ٢٣ عضوا من بينهم ١٩ لا يقيمون علاقات دبلوماسية مع اسراييل ، وليس من قبيل المصادفة ، ان الكثيرين منهم ، حتى يومنا هذا ينكرون على اسراييل حتى حقتها في الوجود .

ان الاستراتيجيةين العرب لم يقنعوا باسائة استخدام الجمعية العامة ، بل انطلقوا بعد ذلك وبشكل منهجي لتخريب كل جهاز من أجهزة هذه المنظمة لتحقيق أغراضهم التدميرية . وفي أعقاب انشاء لجنة فلسطين ، أنشأوا ما يسمى بوحدة خامسة معنية بحقوق الفلسطينيين في داخل الامانة نفسها ، وبالتالي فقد أضروا بنزاهة الامانة وأسأوا استخدام الاموال الدولية كجزء من مخططاتهم . وخلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، فان هذه الوحدة بتوجيه وثيق من لجنة فلسطين قد توصلت الى سلسلة من دراسات علمية زائفة تحت شعار الامم المتحدة ، مليئة بالتشويه والتزييف لحقائق تاريخية مشهورة .



ومنذ البداية فان لجنة فلسطين كانت أداة طيعة في يد منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي لا يدهشنا ان توصياتها التي صيغت لأول مرة في عام ١٩٧٦ ليست سوى توصيات تهدف الى القضاء على اسرائيل على مراحل .

هذا الاسلوب ينسجم والتكتيكات التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية لنفسها منذ بضعة سنوات . ومرة أخرى لا بد وأن نشير الى سجل التاريخ . ففي عام ١٩٧٤ فان ما يسمى بالمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعه بالقاهرة اعتمد برنامجا من عشر نقاط تتضمن برنامجا سياسيا تدريجيا من أجل الاستيلاء ، في النهاية ، على كل اراضي فلسطين تحت الانتداب ، واسمحوا لي أن اؤكد ، على جانبي نهر الاردن ، هذا البرنامج يصفه في بعض الاحيان متحدثون باسم منظمة التحرير الفلسطينية انه سياسة مرحلتين أو ثلاث مراحل . وفي جوهره فانه يرمي ، في مرحلته الاولى ، الى انشاء دولة عربية فلسطينية ثانية في أي مكان في الاراضي التي تديرها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . والمرحلة الثانية من هذه السياسة تكمن في استخدام هذه الدولة المقترحة كمنصة للانطلاق من أجل القضاء في النهاية على اسرائيل .

ان هذا البرنامج وصفه بصراحة تامة فاروق قدومي ، أحد أتباع ياسر عرفات ، في مجلة نيوز ويك في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٧ وأقتبس :

" هناك مرحلتان أوليان لعودتنا ، المرحلة الاولى هي العودة الى خط-----وط ١٩٦٧ ، والمرحلة الثانية هي العودة الى خطوط ١٩٤٨ ، والمرحلة الثالثة هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، وهكذا فاننا نناضل من أجل هذه المراحل الثلاث " .

وسئل عما اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحت أكثر اعتدالا فأجاب قدومي :

" بالاعتدال فاننا نعني اننا على استعداد ان ننشئ دولة على جزء من اراضيها . وفي الماضي كنا نقول لا . نريد دولة على كل الاراضي وعلى الفور دولة فلسطينية ديمقراطية والآن نقول لا . ان هذا يمكن أن ينفذ على مراحل ثلاث . هذا هو الاعتدال " .

هذه هي الحقيقة المرة برغم الأمانى والأوهام لبعض الشخصيات الدولية في أوروبا وغيرها .

والحقيقة القاسية هي ان الهدف والطابع الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية كأداة فسي

يد دول الرفض العربية يثبت يوما بعد يوم بأعمالها الارهابية الاجرامية والبربرية ضد مواطني اسرائيل

و ضد ممثلها في الخارج . ان حكومة اسرائيل ، كحكومة مسؤولة تحترم نفسها ، لا يمكن أن تنظر —  
 نظرة ساذجة أو سطحية الى الشواهد المتاحة لنا جميعا .  
 وفي ضوء كل ما قلت دعوتي أحاول أن أعرب الطبيعة الحقيقية والنطاق الحقيقي للمشكلة  
 اليوم . من أجل ذلك لا بد وأن نعود مرة أخرى الى عام ١٩٤٧ ، ذلك أنه فور اعتماد الجمعية  
 العامة لقرارها ( ١٨١ د - ٢ ) لجأ العرب الى الاستعمال غير الشرعي للقوة بغية تدمير هـذا  
 القرار . وبعد ذلك فان جيوش سبع دول عربية زحفت ضد دولة اسرائيل الفتية يوم انشائها فـ في  
 ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ .

ونتيجة لأعمال العدوان هذه في عام ١٩٤٨ فان الدول العربية خلقت مشكلتي لاجئين  
 وليس مشكلة واحدة كما يفترض عموما .

ففي الوقت الذي تم فيه بنجاح احباط العدوان العربي ضد اسرائيل في عام ١٩٤٩ فان  
 حوالي ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني عربي كانوا قد أصبحوا لاجئين وجدوا أنفسهم في مناطق ، بما في  
 ذلك يهودا والسامرة وقطاع غزة ، تسيطر عليها حكومتان عربيتان . وبدلا من استيعاب ود مـج  
 اخوانهم الفلسطينيين الذين يتحدثون نفس اللغة ويشاركونهم نفس التراث الديني والتاريخي والثقافي  
 بل وفي كثير من الاحيان لهم علاقات أسرية في الدول العربية المضيفة ، هذان البلدان اضطررا  
 هؤلاء لأن يبقوا في مخيمات واستفلاهم استفلالا سيئا كسلاح سياسي ضد اسرائيل .

ان آلاف اليهود الذين كانوا يعيشون في يهودا والسامرة وقطاع غزة حتى عام ١٩٤٨  
 لم يستطيعوا ان يقاوموا لفترة طويلة جيوش الغزو العربية . وأولئك الذين نجوا من الغزو ومعسكرات  
 الاعتقال لجئوا الى دولة اسرائيل .

ان مشكلة أكبر للاجئين اليهود نجمت عن العداء العربي تجاه المجتمعات اليهودية القديمة  
 في الاراضي العربية . هؤلاء اليهود الذين كان عددهم في ذلك الحين يصل الى مليون كانوا  
 يعاملون لقرون على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية ويخضعون لالوان مختلفة من الاضطهاد  
 والتمييز . وحتى قبل هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ فانهم كانوا ضحايا للعنف  
 والاضطهاد على أيدي العرب المتعاطشين للانتقام ، والكثيرون منهم قتلوا وآخرون ألقوا بهم في  
 السجون وتم تعذيبهم ومئات الالاف اضطروا الى أن يهربوا تاركين وراءهم ممتلكات وموجودات مادية

كثيرة . وتم نهب المحلات والبيوت وحساباتهم في البنوك تم تجميدها . كذلك فان ممتلكات هذه الطائفة وتراثها الثقافي نزعتهما الحكومات العربية . وهكذا فان ٣٠٠٠ عام من الحياة اليهودية المنظمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا انتهت .

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم ان اكثر من ٨٠٠٠٠٠ يهودى اضطروا الى أن يتركوا البلاد العربية وحوالي ٦٥٠٠٠٠ منهم جاؤا الى اسرائيل ، وفي معظم الحالات بثيابهم فقط . ومن هنا فقد حدث بالفعل تبادل للسكان فيما بين الدول العربية واسرائيل نجم عن العدوان العربي في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

لم نسمع كثيرا عن هؤلاء اللاجئين اليهود لأنهم لم يبقوا لاجئين لفترة طويلة اذ وجدوا المأوى وحياة جديدة وكرامة في اسرائيل واندمجوا في المجتمع الاسرائيلي . واليوم فان اليهود من الاراضي العربية ومن الدول الاسلامية الاخرى وكذلك ابناؤهم الذين ولدوا في اسرائيل يشكلون الاغلبية من سكان اسرائيل اليهود .

ومن ناحية اخرى لا يزال العالم يسمع الكثير من الجلبة والضوضاء عن اللاجئين العرب الذين لا يزالون لب مشكلة فلسطين كما نعرفها اليوم . ولكن اذا نظرنا نظرة فاحصة الى مجموعة اللاجئين هذه يمكن أن نرى أن المشكلة ليست مشكلة ذات أبعاد كبرى . ووفقا لرقام الامم المتحدة فان هناك ما يتراوح بين ٦٠ مليون ومائة مليون لاجئ ومشرد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وحتى اذا ما قبلنا الارقام الاكثر محافظة فان اللاجئين العرب في عام ١٩٤٨ كانوا يشكلون ما لا يزيد عن ١ بالمائة من اجمالي اللاجئين . الفالية العظمى من مشاكل اللاجئين الاخرى في العالم بما في ذلك مشكلة اللاجئين اليهود حلت نتيجة استيعابهم واعادة توطينهم في دولهم الجديدة أو أماكن اقامتهم . وبالتأكيد لقد تم فعل ذلك بالنسبة لمعظم اللاجئين العرب وأولادهم ، ان ثلثهم على الاقل ما يزالون يعيشون في اراضي فلسطين التي كانت تخضع للانتداب وهم رعايا الاردن ، والدولة العربية الفلسطينية التي أنشئت على معظم هذه الاراضي .

وبما يجاز تصارعت مجموعتان في اقليم فلسطين تحت الانتداب . ونتيجة لهذا الصراع فان اراضي الانتداب تم تقسيمها في واقع الامر . ودولة عرب فلسطين تم انشاؤها على ما يقرب من ٨٠ في المائة من الاراضي التي كان يقصد منها في الاساس ان تكون وطننا قوميا لليهود بينما أنشأ اليهود الفلسطينيين دولتهم اسرائيل على ما يقبل عن ٢٠ في المائة من المساحة التي كانت خاضعة للانتداب . هذا التطور اقترن ايضا بتبادل عملي للسكان .

ان عددا كبيرا من العرب ، الذين كانوا يسكنون في هذا الجزء من فلسطين والذي أصبح اسرائيل ، غادروا ديارهم واستوطنوا في الدول العربية المجاورة وخاصة في الدولة العربية الفلسطينية فسي الأردن . كذلك فان عددا أكبر من اليهود الذين كانوا يعيشون في الدول العربية غادروا بلادهم الأصلية ، وشقوا طريقهم بغير استثناء - تقريبا - الى اسرائيل ، الدولة اليهودية الفلسطينية .

اذا ما وضعنا جانبا عمليات الشعارات السياسية والدعاية والمبالغات والتهويل المتعمد ، فان المسألة التي تواجهنا اليوم تصبح مختلفة تماما ان المشكلة اذا ما جردناها من كل الأسماء المصطنعة ، يمكن أن نراها ذات أبعاد معقولة . ان الحل العملي الوحيد حتى اليوم تم تحديده في اطار كامب ديفيد للسلم في الشرق الأوسط . هذا الاطار يقوم أساسا على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الذي يبقى حتى اليوم الأساس الوحيد المتفق عليه لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط . ان اطار كامب ديفيد يرى أن حل مسألة السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، يكمن في منحهم حكما ذاتيا كاملا لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات قبل التوصل الى اتفاق حول الوضع النهائي للمناطق المعنية . وتحقيقا لهذه الغاية اتفق على التفاوض على مبدأ الحكم الذاتي ، على أن يمارس من خلال مجلس اداري بالنسبة للسكان العرب في المناطق المعنية . فضلا عن ذلك ، فان هذا الاطار يدعو العرب الفلسطينيين الذين يسكنون يهودا والسامرة وقطاع غزة الى أن يلعبوا دورا فعّالا في صوغ مستقبلهم ، ذلك بأنه يدعوهم الى الاشتراك في كل جوانب المفاوضات . ولقد دعوا للاشتراك ليس فقط في المفاوضات الحالية لانشاء مجلس اداري للحكم الذاتي ، وانما أيضا في المفاوضات التي سوف تحدد الوضع النهائي للمناطق التي يعيشون فيها ، وكذلك في المفاوضات النهائية بشأن معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن ، يتفق فيها على تعيين الحدود بين الدولتين .

ان اطار كامب ديفيد يمثل أيضا انسحابا للحكم العسكري الاسرائيلي والادارة المدنية الاسرائيلية ، على أن يتبع ذلك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية الباقية الى مواقع أمن محددة . هذا الحل الذي نص عليه اطار كامب ديفيد يتيح لعرب فلسطين المعنيين فرصا أكبر من أي شيء أتيج لهم في تاريخهم ، ان أنه يتيح لهم احتمال أن يحكموا أنفسهم ، واحتمال الازدهار والتعايش السلمي الى جانب جيرانهم . ان ذلك يتيح لهم مستقبلا آمنا بعيدا عن الارهاب .

من مآسي العرب الفلسطينيين أنه لأكثر من خمسين عاما سيطرت عليهم قيادة متطرفة ، بدءاً من مفتي القدس المعروف ، الذي كان الحلفاء يريدونه كجرم حرب لتواطؤه في عمليات النازيين لباداة الجنس اليهودي الأوروبي ، هذه القيادة لا تتردد في اغتيال منافسيها السياسيين . لقد كانت تفتقر تماما الى الواقعية السياسية وتعارض الحلول الوسط ولقد أدى ذلك بأولئك الذين تمثلهم هذه القيادة الى كوارث متتالية . ان الوارث المباشر لهذا التراث السياسي هو منظمة التحرير الفلسطينية . هذه المنظمة قد شنت حملة مستمرة من التخويف ولاغتيال ضد العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة ممن يريدون أن يتعايشوا سلميا مع اسرائيل .

بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩٧٧ ، فان ما يسمى بالجمهرة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وهي احدى المجموعات الارهابية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أقسمت أن تفتال أى عربي فلسطيني يقبل دعوة الرئيس السادات لمؤتمر القاهرة في كانون الأول / ديسمبر ذلك العام . ولقد احترمت منظمة التحرير الفلسطينية هذا التهديد ، وأعلنت وكالة أنبائها في ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ انه قد صدرت أوامر " لتصفية عدد من العملاء " وتفاخرت بأنها قد قتلت حمدي القاضي الذي كان مسؤولا عن التعليم في رام الله . وفي نفس اليوم ، فان مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة برر علنا عملية القتل قائلا لأخبار NBC :  
 " ان المتعاونين مع قوى الاحتلال يتم اعدامهم ، انهم لا يفتالون . وهكذا فان هذا الرجل لا بد وأنه قد أعدم بسبب تعاونه مع قوات الاحتلال " .

وقد سألة محدثه في NBC ، الذي لم يصدق ذلك ، عما اذا كان راضيا عما حدث فعلا ، فأجاب :  
 " ان اولئك الذين يتعاونون مع العدو ويجب ان يعدموا ، نعم "

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، في محاولتها اليائسة لتخريب عملية السلام الجارية حاليا ، قد صعدت من حملة التخويف . ومن بين العرب الفلسطينيين الذين اغتيلوا في السنة الماضية عبد النور جنحو وهو تاجر عربي مسيحي في رام الله رفض منظمة التحرير الفلسطينية ، لانه قال " لا بد وان نعيش معا . ان الكراهية لا تساعد أحدا " . وفي هذا الصيف افتالت منظمة التحرير الفلسطينية لإمام غزة ، وهو زعيم ديني بارز كان على استعداد للعمل من أجل السلام . وفي الوقت نفسه فان منظمة التحرير الفلسطينية قد صعدت من حملتها المعادية للسلم ، مستفيدة - على سبيل

المثال - من الحرية الأكاديمية السائدة في الجامعات التي أنشأتها اسرائيل في المناطق المعنية ، ومستغلة أيضا المؤسسات الديمقراطية التي تشجعها أيضا الادارة الاسرائيلية .  
ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت ولا تزال أداة طيعة في أيدي تلك الدول العربية المعارضة للتعيش السلمي مع اسرائيل ، ولعملية السلم في الشرق الأوسط عموما ، انها تعتمد على دول الرفض العربية ومؤيديها خارج منطقة الشرق الأوسط . في الحصول على الأموال والامدادات والمعلومات ، بل وتعتمد عليها في بقائها . لكن رغم الجهود المستمرة والمعززة من جانب جبهة الرفض ، فان المفاوضات الحالية سوف تستمر ونحن على ثقة من أنها سوف تصل الى نتيجة ناجحة ، منفذة خطوة جديدة نحو التوصل الى سلم شامل في المنطقة بأسرها .  
ان شعوب الشرق الاوسط قد شبعت الحروب . وفي اطار كامب ديفيد فقد اتخذنا خطوة كبيرة نحو السلم ، واننا لمدينون لأطفالنا وأطفال أطفالنا بتحقيق هذه الغاية .

السيد علي أحمد سحلول (السودان) : سيدى الرئيس ، لقد شهد عالمنا المعاصر خلال الحقبة الأخيرة عدة تطورات هامة في مجال تصفية الاستعمار وقرار مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للكثير من الشعوب التي رزحت تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية لاقاب وقرون ، فبرزت الى الوجود مجموعة كبيرة من الدول التي نالت استقلالها نتيجة لهذه التطورات ، وقد انعكس ذلك في ارتفاع عضوية هذه الجمعية خلال العقد الأخير من حوالي ١٢٥ دولة الى ال ١٥٢ دولة التي تحتل مقاعدها في هذه القاعة اليوم ، مما يؤكد أن المجتمع الدولي قد وصل الى قناعة تامة بأنه لا يستقيم عقلا ومنطقا أن يكون هناك اتجاه عام لقيام علاقات دولية سياسية واقتصادية على أسس جديدة تقوم على العدالة والتكافؤ بينما لا تزال هناك مناطق تعاني من المفاهيم القديمة التي اتسمت بها عهود الاستعمار والاستغلال والسيطرة وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها ، وممارسة حقوقها الثابتة في الحرية والسيطرة الكاملة على ثرواتها ومواردها .

وهذه الأوضاع لا تزال قائمة في بعض مناطق العالم وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعرّض الشعب الفلسطيني لأبشع أنواع الاضطهاد والتشريد على مدى ثلاثين عاماً منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وأنشئت الأمم المتحدة كتعبير حي وعلمي عن ارادة المجتمع الدولي في وضع حد للحروب وقرار الأمن والسلام العالميين وتصفية الاستعمار وقيام عالم جديد تسوده مفاهيم العدالة السياسية والاجتماعية وترتبط جوانحه بأواصر التعاون والتكامل ، وتسوده مفاهيم المواثيق والقوانين الدولية التي تنتقل به من مفاهيم الغاب التي كانت سائدة خلال عهد الاستعمار والعبودية الى عالم متحضر في ظل ميثاق الأمم المتحدة .

ولكن مأساة الشعب الفلسطيني وعملية تشريده واجلاله عن دياره قد بدأت بالفعل بمسار نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد قيام منظمة الأمم المتحدة . وقد تشعبت هذه المأساة التي لم يشهد لها عالماً المعاصر مثيلاً من قبل ، حتى عمّت منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، فنتجت عنها أربعة حروب شنتها الدولة الصهيونية على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، مستهدفة من ذلك اجلاء هذا الشعب فصبا عن أرض آبائه وأجداده ، وساعية الى الحصول على مزيد من الأرض العربية لاستيعاب الموجة تلو الموجة من الهجرة اليهودية التي تستقطبها وتشجعها هذه الحركة العنصرية ، مما جعل من منطقة الشرق الأوسط بؤرة للتوتر والصراع وفتح الباب على مصراعيه لتنافس الدول الكبرى وجعل مصائر وأقدار شعوب المنطقة في مهب الصراعات التي يخلقها هذا التنافس . وانعكس ذلك على مأساة الشعب الفلسطيني فدخلت في كواليس السياسة الدولية ، فاستفحل أمرها ، وتعقدت أوضاعها ، وتعددت أطرافها ، واستفلت الصهيونية العالمية هذه الظروف أسوأ استغلال فتمازت في توسيع دائرة مخططاتها المرحلية لالتهام كل فلسطين وما يتيسر لها من أراضي الدول العربية كلما كانت الظروف الدولية مواتية لتحقيق تقدم على هذا الدرب . ورغم أن المجتمع الدولي قد بدأ يتفهم أبعاد هذه المأساة ، وأخذ يطالب بايجاد حل لها قبل أن تجر بقية العالم الى مخاطر مجابهة دولية لا يمكن تحديدها ، الا أن الصهيونية العالمية ممثلة في اسرائيل والحركة العنصرية التي ترعاها وتساندها ، والتي تأخذ بخناق الكثير من الأوساط المؤثرة في كواليس السياسة الدولية قد سعت متمردة الى افضال كافة المساعي الدولية التي بذلت في سبيل التوصل الى الحل الشامل والعادل المنشود ، وأبقت بالأوضاع على ما هي عليه من توتر وعدم استقرار خدمة لماربها ومصالحها التي تسعى لتحقيقها على المدى البعيد .

انه طالما بقيت مشكلة الشعب الفلسطيني هكذا بتغيير حل فان منطقة الشرق الأوسط ستظل  
 بؤرة من بؤر التوتر الساخن ، مما سيكون له أخطر الانعكاسات على الوضع الدولي بصفة عامة نسبة  
 للأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة الحيوية \* وقد أكد هذا التجمع الدولي ، مرارا  
 وتكرارا ، ضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، من خلال مجموعة من القرارات التي أصدرتها  
 هذه الجمعية الموقرة ، وأدمها القرار رقم ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) والذي نص ضمن جملة أشياء  
 على الآتي :

أولا - تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في القابلة للتصرف خاصة :

( أ ) حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ؛

( ب ) حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية .

ثانيا - تأكيد حق الفلسطينيين في القابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا  
 واقتلعوا منها .

ثالثا - التأكيد بأن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة واحقاق هذه الحقوق أمران  
 لا فني عنهما لحل قضية فلسطين .

رابعا - الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في منطقة الشرق  
 الأوسط .

خامسا - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق  
 الأمم المتحدة ومبادئه .

سادسا - مناشدة جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم دعما للشعب الفلسطيني في كفاحه  
 لاسترداد حقوقه وفقا للميثاق .

سابعا - الطلب للأمين العام للمنظمة اقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون  
 المتعلقة بقضية فلسطين .

رفم هذا القرار والقرارات الأخرى التي سبقته وتلتها ورفم وضوحها بما لا يدع مجالا للشك ،  
 الا أن اسرائيل مازالت مستمرة بكل صفاقة وعنجهية في ازدراء وتجاهل كل مقررات هذا المجتمع الدولي  
 ممارسة أبشع سياسات القهر والتشريد ضد الشعب الفلسطيني ، متتهكة أبسط حقوقه الانسانية ،

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مافروماتيس ( قبرص ) .



ليس فقط حقه في تقرير مصيره والعيش الكريم في أرضه ، بل حرمانه حتى من مجرد ابداء الرأي كما شهدنا جميعا هنا مؤخرا قرار اسرائيل بابعاد السيد بسام الشكعة عمدة نابلس من وطنه ومسقط رأسه لأنه تجرأ وعبر شفاهة عن تعاطفه مع منظمة التحرير الفلسطينية . يحدث هذا في الوقت الذي تتشدق فيه اسرائيل وحلفاؤها ، بأنها رافعة لواء الديمقراطية والحرية في منطقة الشرق الأوسط \* ( رقم كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة الدولية ، لايجاد حل لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ، الا أن اسرائيل لاتزال تعارض الارادة الدولية بعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهي لا تزال تمارس سياساتها القمعية بطرد واقتلاع السكان الأصليين من أراضيهم المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتشيد المستوطنات اليهودية وتغيير المعالم السكانية والجغرافية للأراضي المحتلة في سبيل تكريس احتلالها الدائم لفلسطين منافية بذلك كل القواعد والقوانين الدولية التي تحكم وضع الأراضي تحت الاحتلال . ان الأنباء التي تتوارد يوميا من تل أبيب تكشف لنا كل يوم عن أنباء مزيد من المستوطنات يتقرر انشائها في الأراضي المحتلة وعن اتخاذ العديد من الاجراءات والأساليب التي تهدف الى انتزاع الأراضي العربية من أصحابها بالقوة ، أو عن طريق التلاعب بالقوانين . ان نوايا وأهداف اسرائيل الحقيقية لم تعد خافية على أحد ، فهي تعمل على اقرار احتلالها للضفة الغربية وفرض ذلك كأمر واقع عن طريق افراغ تلك الأراضي المحتلة من البقية الباقية من الشعب الفلسطيني ، واستكمال تشريد ذلك الشعب الذي عانى ما لم يعاناه شعب آخر على امتداد الثلاثين سنة الماضية التي أعقبت احتلال وطنه .

ان احتلال اسرائيل للأراضي العربية بالقوة ، ثم العمل على فرض ذلك الاحتلال وتقنينه ومحاولة ضم المزيد من الأراضي كما هو الحال في جنوب لبنان ، وانتهاج سياسات عدوانية وتوسعية ، مسألة تنذر بخطر الانفجار في المنطقة . فاسرائيل اليوم هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يعرف لها حدود حيث أن حدودها يمكن أن تحددها مخططات حركة الصهيونية العالمية مستخدمة في ذلك النفوذ الذي تسلطه على كثير من كواليس السياسة الدولية ، وعملية التمويه والخداع للرأي العام العالمي ، بما يتوفر لها من سيطرة تكاد تكون مطلقة على العديد من وسائل الاعلام في العالم ،

وعلى وجه التحديد في الدول المتقدمة فيه . وان تمادى اسرائيل في سياستها التوسعية والعدوانية يستند في المقام الأول على الدعم المادى والمسكرى الذى يقدم لها بلا حدود وبخير قيد أو شرط مما وضعها في موضع يمكنها من فرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط بسبب هذا الدعم اللامحدود الذى يتجاوز المجال المسكرى ، الى مختلف المجالات الأخرى من سياسية ودبلوماسية واقتصادية وفيها .

ومما لا شك فيه ان الرغبة العامة التي أكدها المجتمع الدولي في انشاء سلام عادل و دائم في منطقة الشرق الأوسط مزيلا بذلك واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم ، هذه الرغبة ستظل سرايا وحلما بعيد المنال ما لم يوضع حد للدعم اللامحدود الذي تلقاه اسرائيل . وتتمكن كافة الأطراف المعنية من مواجهة هذا الوضع المتفجر من خلال مصالحها القومية ومصالح شعوب المنطقة ، وليس من خلال مصلحة الصهيونية العالمية فقط وأطماعها التي لا حدود لها ، ورغم الظلم والحيث الذي أحاق بالأمة العربية عامة وبالشعب الفلسطيني خاصة من جرأء وعد بلفور وعملية الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين ثم الغزوات الأربعة المتلاحقة التي قامت بها الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة لفلسطين ، فان العالم العربي قد أكد مرارا وتكرارا رغبته في التوصل الى حل شامل وعادل للمشكلة التي كادت أن تصبح مشكلة مزمنة في منطقة الشرق الأوسط ، تحول دون تحقيق أمني شعوب المنطقة في الاستقرار والتقدم والعيث الكريم . وقد جاء انعقاد مؤتمر جنيف في عام ١٩٧٤ كخطوة منطوقية في الاتجاه السليم ، ولكن تعذت اسرائيل نتيجة للأطماع التي تضررها وتعاقب الأحداث بعد ذلك قد حالت دون استمرار هذا الأسلوب في معالجة المشكلة . واستفحلت الأمور بعد ذلك فنشأت الأوضاع الخطيرة التي يعاني منها اليوم لبنان الشقيق والتي ضمت الشعب اللبناني الى قائمة المعاناة التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني في السابق بمفرده ، وهكذا د واليك اللهم الا اذا نجح المجتمع الدولي في تطبيق الأسلوب السوي والعملي والفعال في اقامة صرح السلام العادل والشامل في المنطقة .

وبهمننا في هذا المقام يا سيدي الرئيس ، أن ندعو كافة الدول في مجموعة عدم الانحياز للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني — ونعني الدول التي لم تعلن اعترافها بعد بالرغم من البيانات المختلفة التي صدرت عن اجتماعات ومؤتمرات عدم الانحياز في هذا الصدد . كما نود أن نتوجه بالدعوة لدول المجموعة الأوروبية بأن تتبجح الاتجاهات الايجابية التي برزت في مواقفها مؤخرا بصدور قضية الشعب الفلسطيني ، فتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أسوة بالموقف النبيل الذي أعلنته النمسا على لسان مستشارها المستر كرايسكي ، ولا شك ان اعتراف دول أوروبا الغربية ستكون له قيمته وأهميته ، ان أنه سيؤكد عزلة اسرائيل في العالم ، ويشكل عنصرا ضاغطا في اتجاه الحل الشامل والعادل لقضية الشعب الفلسطيني ، ويضع

الأسس السلمية التي سيقوم عليها الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط . وبمهما في هذا المقام أن نشير الى البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي العاشر والذي انعقد في تونس في مطلع الأسبوع الماضي ، ان نادى البيان بالتعاون " مع الدول الأوروبية من أجل زيادة المصالح الغربية الأوروبية المشتركة ومن أجل تطویر المواقف الأوروبية على أساس عدم الغصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية لدول المجموعة بالنسبة للقضية العربية العادلة وحلقتها المركزية قضية فلسطين " .

ان موقف السودان فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يركز على الأسس التالية :

- ١ - ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط .
  - ٢ - ان أى حل للمشكلة لا بد أن يأخذ هذه القضية بعين الاعتبار ولا بد من مشاركة الشعب الفلسطيني في ذلك الحل .
  - ٣ - يجب ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة على وطنه .
  - ٤ - وجوب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني .
  - ٥ - التزام السودان في هذا الشأن بمقررات القمة العربية المتعاقبة وتقديم الدعم والتأييد لمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
- ان هذه الأسس تشكل الحد الأدنى الذي يمكن ان تقوم على اساسه الجهود الرامية الى اقرار السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط ولتحقيق الأمان القومي والمشروعة للشعب الفلسطيني ، خصوصا حقه في تقرير مصيره واقامة دولته على ترابه الوطني في فلسطين . ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤكد ذلك بما لا يدع مجالاً للشك ويحدد الاطار المناسب والعملية لوضع القرارات الجديدة التي أصدرها بخصوص قضية فلسطين موضع التطبيق ، واضعاً بذلك حداً لمأساة الشعب الفلسطيني الذي عانى بما فيه الكفاية .

أود في ختام هذه الكلمة أن أشيد بالجهود البناءة التي قامت بها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة والخير قابلة للتصرف والتي وردت في تقريرها رقم (A/34/35) ، كما ونود أن نشيد بصفة خاصة بالدور الهام الذي لعبه رئيسها السفير فال في سبيل ارساء دعائم هذه اللجنة خصوصا في وجه العراقيل التي وضعت في طريقها منذ نشأتها من قبل أولئك الذين يعارضون تأكيد

واقرار حقوق الشعب الفلسطيني . ويؤسفنا ان السفير قال سوف يغادر منصبه الحالي ، لتولي مسؤوليات هامة أخرى ، ونأمل أن يصادفه التوفيق في أعماله حيثما كان وأينما وجد . ونود أيضا أن ننتهز هذه المناسبة لنؤكد اهتمامنا بضرورة تقديم كافة أسباب وسبل الدعم المناسب للجنة بما في ذلك توفير أسباب الاعلام لكافة مناشطها ، وتسهيل وسائل الاتصال لها وتمكينها من التحرك المكثف لتطبيق المبادئ والمهام التي أوكلت اليها من قبل الجمعية العامة . وان وفد السودان على استعداد للتعاون مع كافة الوفود الأخرى التي تعمل في هذا الاتجاه .

السيد ها فان لاو (فبييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان مناقشة قضية فلسطين تقع

في وقت يستعد فيه العالم للاحتفال بيوم ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني . ان هذا الحدث هو دليل بارز على الاهتمام الكبير والدعم الشديد الذي يقدمه المجتمع الدولي لقضية تقرير المصير والاستقلال الوطني لشعب فلسطين .

ان هذه المناقشة تدور في وقت وصل فيه كفاح شعب فلسطين الى مرحلة حيوية ، وتحسنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد . ان شعب فلسطين خاض كفاحا مستمرا ومريرا لمدة ثلاثين سنة الى جانب الشعوب العربية الأخرى ، ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيليين ، من أجل استعادة حقه في الوجود واستعادة الأراضي المحتلة . وفي الوقت الحالي فان كل الشعوب المحبة للسلام والعدل في العالم لا يمكنها الا أن تتابع بعطف خاص ، وباعجاب بالغ الكفاح البطولي لشعب فلسطين ، ولا يمكنها الا أن تؤيد هذه القضية العادلة دون تحفظ وفي الواقع ، كيف لا يمكن لضمير الانسانية المتقدمة ألا يتأثر أمام هذه المأساة التي يعانيتها هذا الشعب المضطهد المطرود من وطنه منذ أكثر من ثلاثين عاما ، ومازال يكافح من أجل استعادة حقوقه الفير قابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني .

ان قضية فلسطين تعتبر من القضايا ذات الأولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز . ومع ذلك وبالرغم من تعدد الاعلانات والقرارات التي اتخذت في هذا المعقل ، وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز ، فان هذه القضية لم تجد لها حلا بعد .

ولسنوات عديدة ، فانه عند كل مناقشة لقضية فلسطين أوضح جميع المتحدثين بجلاء مصدر وسبب هذه القضية . ولقد لاحظ الجميع أن قضية فلسطين هي قلب مسألة الشرق الاوسط وهي المنطقة ذات الاهمية الخاصة ، التي يمكن أن تعرض سلام العالم للخطر ، كما اوضحوا أيضا أنه حتي يمكن اقامة سلام حقيقي في الشرق الاوسط ، فانه يجب أولا ، أن تحل القضية الفلسطينية . ان أى حل لقضية فلسطين يتطلب ازالة جميع اسباب ومصادر الحرب في الشرق الاوسط ، أى وقف العدوان والتوسع الاسرائيلي .

ان اعادة السلام الدائم في الشرق الاوسط ، تتطلب ازالة كل خطر يولده هذا العدوان ، واستعادة الحقوق الوطنية الاساسية لشعب فلسطين ، وضمان حق شعب فلسطين في العودة الى دياره ، واقامة دولة فلسطينية واستعادة سيادته على اراضيه التي احتلت بصورة غير مشروعة من قبل اسرائيل . ان اى حل لمشكلة الشرق الاوسط ولمسألة فلسطين ، يتطلب اسهام منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين . ان وفد بلاوى يود أن يؤكد بصورة خاصة على الجانبين التاليين من المشكلة .

أولا ، ان الحديث عن حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف ، هو الحديث عن حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة . ان حق تقرير المصير لشعب فلسطين ، لا يمكن أن يتحقق الا بانسحاب اسرائيل من اراضي فلسطين التي احتلتها بصورة غير مشروعة باستعمال القوة ضاربة بذلك عرض الحائط بميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، وبعودة اللاجئين والمطرودين أثناء أو بعد حربي ١٩٤٨ ، و١٩٦٧ الى اراضيهم .

ان الحديث عن حق تقرير المصير وحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني هو الحديث عن حقه في اقامة دولة فلسطينية ، وهو حق مقدس لا يمكن التصرف . ويستطيع شعب فلسطين فقط عن طريق انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية واقامة دولة فلسطينية مستقلة ، أن يحقق حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، فلقد أقر المجتمع الدولي العديد من القرارات التي تطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة بصورة غير مشروعة وبالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي أعطينا لها وضع المراقب في الامم المتحدة ، كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين .

ان بلدان حركة عدم الانحياز قد أبدت في قراراتها العديدة التي اتخذتها دعمها القوي للقضية العادلة لشعب فلسطين واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو كامل العضوية فيها . ان هذه القرارات قد أدانت عدة مرات عدوان وتوسع اسرائيل وطالبت اسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الاراضي المحتلة بصورة فير مشروعة . ان الفقرة ١٢٨ من الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في هافانا ، قد أوضحت دون شك :

” ان المؤتمر قد أدان السياسة الصهيونية والعنصرية التي تمارسها اسرائيل التي لا تزال تتجاهل قرارات المجتمع الدولي ولا تزال تفرض احتلالها العسكري مستخدمة الارهاب والقمع البربري ضد شعب فلسطين مثبتة بذلك طبيعتها العنصرية والتوسعية والعدوانية ومثبتة أيضا التمييز العنصري الذي تمارسه . ان هذه السياسة تعتبر تحديا للرأى العام العالمي وانتهاكا صارخا لمبادئ الميثاق ولقرارات الامم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ” . (Annex, p. 45, A/34/542)

ثانيا ، بعد الفشل المتكرر في تنفيذ مخططاتها وبمباركة الامبريالية الدولية ، لجأت اسرائيل الى ما يسمى بحلول السلام التي تهدف في الواقع الى سحق كفاح شعب فلسطين وانكسار تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لهذا الشعب . لقد حاكوا حلولا منفصلة تهدف الى أن يختلص العرب فيما بينهم وأن يختلص معهم شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد وقعت اسرائيل اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المنفصلة مع مصر وارتكبت جرائم نكراء ضد شعب فلسطين والشعوب العربية الاخرى وخاصة بعد ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد . ان الفقرة ١٢٧ من الاعلان الختامي لمؤتمر القمة السادس في هافانا قد أوضحت ذلك فيما يلي :

” ان المؤتمر قد عبر عن قلقه أمام تصاعد العدوان الوحشي الذي يرتكب ضد جنوب لبنان ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، هذا العدوان الذي تزايد منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ويعتبر والمعاهدة المصرية الاسرائيلية . ان هذا العدوان الذي يرتكب برا وبحرا وجوا هو ابادة للجنس الفلسطيني واللبناني ، ان تستخدم فيه اسرائيل أسلحة حديثة تقدمها لها الولايات المتحدة وتزرع بها الموت والخراب ، وتؤدي بذلك الى هجرة مئات الآلاف من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين ، بما في ذلك أعداد كبيرة من

الاطفال والنساء ” . (المرجع السابق)

لقد كثفت اسرائيل من تطبيق سياستها عن طريق الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية المحتلة وعن طريق اقامة مستوطنات صهيونية . وعن طريق اقامة مراكز عسكرية جديدة ، بالاضافة الى ضم القدس وتحويلها الى مدينة يهودية . وأخيرا فلقد ألقوا القبض على رئيس بلدية نابلس وأبعدته الى مكان غير معروف ، وقد أدى ذلك الى ثورة غضب بين الفلسطينيين وكذلك بين الشعوب العربية الاخرى بل وبين المجتمع الدولي بأسره .

ان قضية فلسطين هي قضية عاجلة وملحة ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات حاسمة وفعالة لمعالجة هذه القضية . ان حلا شاملا فقط على أساس اسهام الجميع فيه على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى أساس احترام الحقوق الوطنية الاساسية للشعب الفلسطيني ، هو الذي يمكن أن يؤدي الى حل مرض لقضية فلسطين .

ان حكومة وشعب جمهورية فييت نام الاشتراكية ، قد أيدا دائما ودون تحفظ القضية العادلة لشعب فلسطين من أجل استعادته لحقوقه في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني وفي السيادة ، ومن أجل حقه في العودة الى أرضه وحقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة . ونحن نعيد تأكيد دعما الذي لا يلين لكفاح الشعوب العربية الاخرى من أجل استعادة أراضيها المحتلة بصورة غير مشروعة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ من قبل اسرائيل ، ونطالب بانسحاب اسرائيل الفوري ودون شروط من هذه الاراضي .

ونحن متأكدون من أنه بالتمسك وبالاصرار على الكفاح وعن طريق الدعم القوي لشعوب وحكومات الدول المحبة للسلام والعدل وكذلك عن طريق دعم جميع القوى التقدمية في العالم ، فان شعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد سوف ينتصر دون شك النص النهائي .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣